والنقص عليه تعالى محال فهي اذن واجبة له تبارك وتعالى والذي ثبت با
لدليل القطعي ثبوت هذه الصفات للمولى تبارك وتعالى عز وجل بالبرهان
القطعي وجوب وجودها الذي يدل على وجوب القدم والبقاء اذ لو كانت
جايزة لكانت حادثة لافتقار كل جايز الى فاعل مرجح وجوده على عدمه
ولو كانت حادثة لزم حدوث موصوفها لانه لا يعرى عنها وعن اضدادها
الحادثة لزم حدوث موصوفها وما لا يعرى عن الحادث فهو حادث ضرورة
لانه جل وعز قد علم بالبرهان القطعي وجوب قدمه وبقائه فلزم ان جميع ما يتصف
به تبارك وتعالى واجب القدم والبقاء هذا ما يتعلق بالقسم الثاني الذي يصح اثبا
ته بالدليل النقلي القسم الثالث ما اختلف فيه هل يصح اثباته بالدليل النقلي
ويكتفى به عن الدليل العقلي كالقسم الثاني اولا بل فيه من الدليل العقلي كا
لقسم الاول وهاذا كاثبات الوحدانية له تبارك وتعالى فقيل لابد فيها من
الدليل العقلي كالتمانع اللازم للتعدد الملتزم لنفي ما نشاهد من الحوادث
ووجه هذا القول ان معرفة دلالة المعجزة على صدق الرسول فرع ثبوتها وثبوتها
موقوف على اتصافه تعالى بالوحدانية لان المعجزة فعل من افعال الله تعالى
وقد عرفت توقف الفعل على انفراد موجده بالوحدانية فتكون معرفة دلالة
دلالة المعجزة موقوفة على معرفة الوحدانية وقد سبق في تقرير القسم الاول
بيان ان كل ما تتوقف دلالة المعجزة على سبق معرفته لا يصح ان يستدل على
اثباته بالدليل النقلي وقال الاكثرون يصح اثبات الوحدانية بالدليل النقلي
ويكتفى عن الدليل العقلي كقوله تعالى قل هو الله احد الى اخره
وقوله عز وجل ليس كمثله شيء وهو السميع البصير وقوله تعالى
ذلكم الله ربكم لا اله الا هو خالق كل شيء ونحو ذلك مما هو كثير والمعجزة
وان توقف في نفس

٤٣

وان توقف في نفس الامر وجودها على نفي التعدد للفاعل فلا تتوقف معرفة
دلالتها على سبق المعرفة بنفي التعدد لانه قد يفهم دلالتها على التصديق
من علم انه هو عز وجل موجدها منفردا بالالوهية او شاركه فيها غيره
قوله موجود ليس لها انعدام هاذا هو المطلب الاول من المطالب الاربعة
ايضا لهاذه الصفات وهو اثبات وجودها قوله قديمة كذاته العلية
هاذا هو المطلب الثاني من المطالب الاربعة لها وهو اثبات وجوب وجود
ها وعبر عنه المؤلف بالقدم على اصطلاحه اذ لا يكون الا الواجب ولا يتصف به
جايز واشار بقوله كذاته العلية وكصفاته الى برهان وجوب هاذه
الصفات واستدل عليه من وجهين احدهما اتصاف ذاته بالقدم وما اتصف به
صفة ذاته يستحيل ان يكون فقدها وقد بسطنا برهانه فيما سبق [والبقاء]
الثاني انه قد علم بالبرهان القطعي وجوب القدم لسائر صفاته تبارك
وتعالى كعلمه وقدرته وارادته وحياته والا لو افتقر شيء منها لزم
الدور او التسلسل لتوقف اتصافه تعالى بامثالها قبلها
على ما سبق بسطه في المطلب الثاني للقسم الاول من صفات المعاني
واذا ثبت وجوب القدم والبقاء لهاذه الصفات لزم ان جميع ما يتصف به
مولانا تبارك وتعالى واجب القدم والبقاء لا قبول ذاته العلية لجميعها
بنفسه ليس بعرض ولا بجعل جاعل فيكون على حد السواء في الجميع قوله
لها الكتاب والحديث نص هذا دليل نقلي على اثبات المطلب الاول وهو
وجود هاذه الصفات واللام في لها بمعنى على كقوله تعالى ان اسأتم
فلها اي عليها والمعنى ان الكتاب والحديث نص على وجودها قوله
ونفيها عنه تعالى نقص اشار بهاذا الى الدليل العقلي الذي استدل به امام

Copyright © King Saud University